

المسألة الهندية

تعتبر الهند بحق أسطع جوهرة في التاج البريطاني وأعظم وحدة في الإمبراطورية البريطانية . وهي بمساحتها وسكانها ومواردها الضخمة تكاد تعدل قارة بأسرها . فمساحتها تبلغ زهاء مليوني ميل مربع ، ويبلغ سكانها أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليوناً . وتبسط بريطانيا على هذا الإقليم الغني الشاسع سلطانها المطلق منذ أكثر من قرن ونصف قرن . ومنذ سنة ١٨٧٧ يزدان التاج البريطاني بشعار الإمبراطورية ، ويلقب ملك إنجلترا بإمبراطور الهند ، وينوب عنه في حكم الهند نائب الملك .

ولم يصطدم الحكم البريطاني في الهند خلال هذه الفترة الطويلة بغير ثورة خطيرة واحدة هي ثورة سنة ١٨٥٧ . ولكن الهند تضطرم منذ ربع قرن بحركة قومية واسعة النطاق كشفت غير مرة عن قوتها وخطورتها بفورات عنيفة من العصيان المدني وعدم التعاون والمظاهرات والمواكب الدموية . وما تزال السياسة البريطانية منذ ربع قرن تطاول وتداول وتبدل مختلف المحاولات لحل المسألة الهندية .

وليست المسألة الهندية إلا مسألة جميع الشعوب والأمم المغلوبة . وقد كان لاشتداد وطأة الحكم البريطاني في الهند أثره في إيقاظ الوعي القومي ، وحفز الشعب الهندي إلى المطالبة بحقوقه وحرياته التي طال الأمد على هضمها . وظهر عزم الهند جلياً على النهوض إلى خوض غمار الكفاح الوطني منذ أواخر الحرب الكبرى حيث كان للتضحيات العظيمة التي بذلتها الهند يومئذ لنصرة الإمبراطورية البريطانية أعظم الأثر في تنبيه الشعب الهندي إلى أهمية الهند كعامل في توطيد قوة الإمبراطورية ، وإلى المطالبة بحقوقه القومية المساوية .

وتعتبر الهند كلها من أملاك التاج البريطانى ، ولاتدخل فى عداد المستعمرات أو الحمايات . وتنقسم إلى وحدتين دستوريتين كبيرتين : الأولى الهند البريطانية وتبلغ مساحتها مليون ومائة ألف ميل مربع ، ويبلغ سكانها نحو ٢٧٠ مليوناً وتشتمل على ولايات بورما وأسام وبنغالة وبهار وأوريسا والولايات المتحدة والبنجاب والولايات الشمالية الغربية وبلوخرستان البريطانية وبومباى والولايات الوسطى ومدراس وجزائر أندمان ونيكوبار . وقد غدت بورما الآن وحدة منفصلة ذات نظام خاص . ويتولى حكم الهند البريطانية نائب الملك يعاونه مجلس تنفيذى هو مجلس الدولة ، وجمعية تشريعية ذات اختصاص محدود . والثانية هى الولايات الهندية المستقلة ، وتبلغ مساحتها أكثر من سبعمائة ألف ميل مربع ، وسكانها نحو ثمانين مليوناً ، وتشمل الولايات الآتية : حيدرآباد ، وبارودا ، وميسور ، وكشمير ، وراجيوتانا ، والهند الوسطى وولايات بومباى وولايات مدراس ، والولايات الوسطى ، وولايات بنغالة ، والولايات المتحدة ، وولايات بنجاب وبلوخرستان ، وسكيم والولايات الشمالية الغربية . وتعترف الولايات المستقلة بسيادة التاج البريطانى . ويتولى الحكم فيها أمير وطنى مطلق السلطان ، ولكل منها جيش خاص وميزانية خاصة ، ولكن يحدد من سلطان الأمير وجود مقيم بريطانى إلى جانبه . ولا يحق للأمير أن يعقد معاهدات أو محادثات داخلية أو أن يعلن الحرب أو أن يسيء معاملة السكان . فإذا أساء إدارة الإقليم عزل وعين مكانه أمير وطنى آخر . ومعنى ذلك أن أمراء الولايات المستقلة لا يعدون أن يكونوا حكماً محليين تابعين مباشرة للتاج البريطانى .

وقد اتخذت الأمانى الهندية منذ البداية صورة المطالبة بالاستقلال الذاتى ، واقرنت هذه الأمنية بسائر الحركات العنيفة التى اضطرت بها الهند فى سبيل المطالب الوطنية منذ نهاية الحرب الكبرى . ولكن السياسة البريطانية ترى أن تعتبر المسألة الهندية معألة دستورية فقط تتعلق بنظام الهند الدستورى والشكل الذى يتخذه هذا النظام فى ظل الإمبراطورية . وكانت هذه النظرة المتواضعة رائد السياسة البريطانية فى جميع ما اتخذته من خطوات لمعالجة المسألة الهندية حتى اليوم . ونستطيع أن نقسم محاولات السياسة البريطانية فى هذا السبيل إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى

وتبدأ المرحلة الأولى منذ أواخر الحرب الكبرى ، وذلك حينما اشتدت حركة المطالبة بالاستقلال الذاتي ، وشعرت بريطانيا بأن الوعي القومي الهندي بدأ يتخذ وجهة عدائية . فعندئذ رأت الحكومة البريطانية في هذه المرحلة الدقيقة التي مازالت تواجه فيها الإمبراطورية أخطار الحرب أن تبادر إلى العمل ، فأوفدت في سنة ١٩١٧ مستر مونتاجو (اللورد فيما بعد) وزير الهند إلى الهند للبحث فيما يجب عمله نحو إنشاء حكومة هندية ذاتية . وفي العام التالي صدر تقرير مشترك من اللورد شامسفورد نائب الملك ومستر مونتاجو يقترح بعض إصلاحات دستورية وإدارية في هذا السبيل ، فلقبت هذه المقترحات أشد معارضة من زعماء الجبهة القومية ، وبدأ غاندي دعوته الشهيرة إلى العصيان المدني ، وتوالت الاضطرابات والمصادمات الدموية في الهند في الأشهر التالية . وعدلت المقترحات أثناء ذلك على يد لجنة برلمانية . وفي ديسمبر سنة ١٩١٩ صدر قانون الهند الجديد المعروف بقانون مونتاجو وشامسفورد تحقيقاً لما وصفته السياسة البريطانية يومئذ بأنه العمل على ترقية نظم الحكم الذاتي في الهند والسير بها قُدماً في سبيل إقامة الحكومة المسؤولة . وأخص ما فيه أن يجعل مجلس الدولة مجلساً تشريعياً ثانياً ، وأن تختص الجمعية التشريعية بإقرار الميزانية ، وأن تمنح بعض الضمانات الطائفية ، وأن يمثل الهند لدى حكومة لندن مندوب سام . وهكذا اقتصر التعديل على المظاهر الشكلية ، ولم يتقدم كثيراً في سبيل إنشاء الحكومة الهندية المسؤولة . بيد أنه نص في القانون الجديد على « أنه لما كان التقدم في تحقيق نظام الحكم الذاتي في الهند البريطانية لا يمكن إجراؤه إلا بمرحلة متعاقبة ، فإنه يجب بعد عشرة أعوام أن تنتدب لجنة للبحث في سير الدستور الجديد ، واقتراح ما يجب إجراؤه فيه من التغييرات » .

المرحلة الثانية

وقطعت الهند بعد صدور الدستور الجديد بضعة أعوام مليئة بالاضطرابات والكفاح القومي . ولكن السياسة البريطانية لم تعدل عن خطتها المرسومة .

وفي سنة ١٩٢٨ حينما اقتربت نهاية الأعوام العشرة ندبت الحكومة البريطانية لجنة للإصلاح الدستوري الهندي برئاسة السير جون سيمون، وذلك لكي تبحث « كيفية سير الإدارة الحكومية ونمو التعليم وتقدم النظم النيابية في الهند البريطانية وما يتلوق بذلك من الشؤون ، ثم التقرير عن مبدأ الحكومة الذاتية : هل يُرغَبُ في تطبيقه ، وإلى أى حد ؟ وهل يجب توسيع أو تعديل أو تقييد مرحلة الحكم الذاتى القائمة ؟ »

وأُنقِضت لجنة الإصلاح الدستوري في الهند بضعة أشهر في البحث والدرس ثم أصدرت بعد عامين تقريرها الضخم ، وفيه تنوّه في أكثر من موضع بعدم صلاحية الشعب الهندي لأى نوع من أنواع الحكومات الذاتية المسؤولة ، وتقرر أن تجربة الأعوام العشرة ليست كافية لتقرير الخطّة القويمّة التي تتبع . ويفيض التقرير في التنويه بظروف الهند الخاصة من خلاف طائفي راسخ ، وتقاليدي دينية متضاربة ، وتعدد لا مثيل له في الأجناس والأديان واللغات والخواص الأخلاقية والاجتماعية . وأبدت اللجنة فيما يتعلق بالتوصيات بعض مقترحات أهمّها أن يؤخذ بمبدأ التمثيل الطائفي في كل إصلاح دستوري ينفذ ، وأن تعتبر الهند البريطانية دولة متحدة تتكون من ولايات متحدة ، وأن تعدل حدود الأقاليم الحالية ، وأن يحصر حق الانتخاب في طبقات معينة لا تتعدى عشرة في المائة من مجموع السكان ، وأن تفصل ولاية بورما عن الهند البريطانية ؛ لأنها تكون وحدة مستقلة بذاتها . هذا إلى طائفة أخرى من الاقتراحات لإصلاح التعليم والنظم الإدارية . وهكذا جاءت توصيات لجنة الإصلاح الدستوري ضحية لآمال الزعماء الهنود والشعب الهندي . واقتربت فترة نشاط اللجنة وظهور تقريرها بطائفة جديدة من الاضطرابات والقلق واضمحى واضحا أنه يجب على السياسة البريطانية أن تلتزم لتهدئة الحركة القومية الهندية وسائل أخرى .

وفي ذلك الحين كانت وزارة العمال في كراسي الحكم ، وكان الأمل معقودا بأن تتخذ الحكومة البريطانية بعض خطوات عملية لحل المسألة الهندية . وأذاعت الحكومة البريطانية بالفعل على لسان نائب الملك في الهند بياناً رسمياً عن مستقبل الهند الدستوري ، خلاصته أن الحكومة البريطانية ترى أن الوقت قد حان لتحقيق غاية الحكم الذاتي التي يشير إليها قانون حكومة الهند الصادر

في سنة ١٩١٩ (قانون مونتاجو وشلسفورد) وأنها ستعمل على عقد مؤتمر عام تمثل فيه الهيئات الهندية ذات الشأن كلها ، وتبحث فيه المسألة الهندية برمتها . وبالرغم من أن توصيات لجنة سيمون لم تكن طيبة ولا مشجعة ، فقد حافظت الحكومة البريطانية على وعدها في عقد المؤتمر . وعقد هذا المؤتمر الذي عرف بمؤتمر المائدة المستديرة بالفعل في أكتوبر سنة ١٩٣٠ في لندن ، ومثلت فيه جميع الهيئات والطوائف الهندية ذات الشأن ، وشهده غاندي في مراحلها الأخيرة ، كما مثلت فيه الإمارات المستقلة . وقطع المؤتمر شوطا بعيدا في الاتفاق على المبادئ العامة ، ولكنه اصطدم بالخلاف الحاد بين الهندوس والمسلمين على مبدأ التمثيل الدستوري ؛ فقد تمسك الهندوس وتمسك غاندي بأن يجري هذا التمثيل على القاعدة القومية دون وزن للاعتبارات الطائفية ، وتمسك المسلمون بمبدأ التمثيل النسبي والطائفي ، وهو ما كانت تميل الحكومة البريطانية إلى الأخذ به ، وتمسك الأمراء المستقلون باستقلالهم المحلي وارتباطهم المباشر بالتاج البريطاني ، وانتهى المؤتمر دون الوصول إلى اتفاق .

وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة البريطانية أنه ما دام الهنود أنفسهم لم يستطيعوا الاتفاق على مسائلهم الخاصة ، فإنها لا ترى مناصا من أن تأخذ الأمر بيدها وفقا للسياسة التي قررت في شأن الإصلاح الدستوري . وفي سنة ١٩٣٥ صدر قانون جديد للهند ينظم أوضاعها الدستورية ، وهو ينص على أن يكون للولايات الهندية حكومات برلمانية مسئولة ، وأن تقوم جمعية تشريعية اتحادية تمثل الهند البريطانية والولايات المستقلة معا ، وأن توضع السلطة التنفيذية في يد وزراء مسئولين أمام الجمعية التشريعية ، وأن يحتفظ الحاكم العام - نائب الملك - بالإشراف على شؤون الدفاع والشؤون الخارجية . على أن هذا القانون الذي يمثل أقصى ما ذهبت إليه السياسة البريطانية في مسألة الاستقلال الذاتي لم يتح له أن ينفذ تنفيذا تاما ؛ لمعارضة أمراء الولايات المستقلة في نظام الحكومة الاتحادية . وعلى ذلك فقد استمر النظام الدستوري القديم (نظام سنة ١٩١٩) نافذا فيما يتعلق بتشكيل الحكومة المركزية حتى قامت الحرب العالمية الثانية .

المرحلة الثالثة

وهنا يعيد التاريخ نفسه ، وتجد بريطانيا نفسها للمرة الثانية ، شتبكة في صراع مميت مع ألمانيا وحلفائها ، وتجد الهند نفسها للمرة الثانية وقد دُفعت إلى خوض حرب لم تردها ، وسخرت مواردها ومئات الألوف من أبنائها لمؤازرة بريطانيا والدفاع عن الإمبراطورية البريطانية . وكان موقف الهند في هذه المرة أخطر وأدق ، نظراً لخطورة الأحوال في الشرق الأقصى ، وما تنطوي عليه خصومة اليابان لبريطانيا ، حتى قبل أن تقع الحرب بين الدولتين ، من الاحتمالات الخطيرة . وهنا بادرت السياسة البريطانية كما فعلت أثناء الحرب الكبرى إلى بذل وعودها المعسولة . ففي أغسطس سنة ١٩٤٠ أعلن نائب الملك اللورد لثلثجو أن الحكومة البريطانية تقطع على نفسها عهداً بأن تمنح الهند نظام « الدومينيون » أو الأملاك المستقلة ، ولكن بشرط أن يتحقق الاتفاق بين الطوائف الرئيسية ؛ لأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقوض السلطة إلى أى حزب لا تعترف بسلطانة أقلية ذات شأن ؛ وأن هذا العهد الجديد الذى يمنح الهند الاستقلال الذاتى سوف ينفذ عقب انتهاء الحرب مباشرة ، وسيضطلع الهنود أنفسهم بوضع الدستور الهندى الجديد .

وبالرغم مما ينطوى عليه هذا العهد الجديد من تقدم واضح في تحقيق الأمانى الهندية ، فقد بدا يومئذ في ثوبه الحقيقى عهد ضرورة ملحة كمعظم العهود التى تقطعها السياسة المرنة تحت ضغط الحاجة الطارئة . ومن ثم فقد استقبلته الهند بفتور ظاهر . ولما رأت الحكومة البريطانية أنها لم تصل إلى الغرض المنشود فى التهدة أوفدت وزيراً لامعاً من وزرائها هو السير ستافورد كريس إلى الهند فى مارس سنة ١٩٤٢ ؛ ليروج للمشروع الجديد ، وليقنع الزعماء الهنود بحسن نية بريطانيا . وكانت الأمور قد تفاقمت يومئذ فى الشرق الأقصى . ولم يمس على إعلان اليابان الحرب على بريطانيا وأمريكا بضعة أسابيع حتى سقطت سنغافورة وجزائر الهند الشرقية ، وأخذ الزحف اليابانى فى البر والبحر يهدد الهند نفسها ، ولم تجد محاولات السير كريس فى الإقناع والتهدة شيئاً ، بل على العكس اضطرت الهند بفورة جديدة من الاضطرابات والقلق ، وطالب حزب المؤتمر بإقامة الحكومة الهندية المسئولة فى الحال ، وهدد غاندى بالانفاق

مع اليابان كما هدد بالعصيان والثورة . فعندئذ بادرت الحكومة بالقبض على غاندى وزملائه واعتقلوا حتى نهاية الحرب . ولبت الموقف على خطورته مدى حين . وفي سنة ١٩٤٣ تولى اللورد ويقل منصب نائب الملك ، وحاول مرة أخرى أن يقيم حكومة هندية مسئولة من جميع الأحزاب ، ولكنه لم يوفق ؛ لمعارضة حزب الرابطة الإسلامية ، وإصراره على أن يكون جميع الوزراء المسلمين من أعضائه . وهكذا أخفقت جميع المحاولات البريطانية للبدء في تنفيذ السياسة الدستورية الجديدة . و انتهت الحرب العالمية الثانية وقد بذلت الهند فيها أضعاف ما بذلته في الحرب الكبرى من الموارد والرجال ، ولكنها ما زالت أبعد من أن تظفر بتحقيق شيء من أمانها التي تكررت بشأنها عهود السياسة البريطانية .

الموقف الحالى

ولما تولى حزب العمال البريطانى الحكم فى يولييه سنة ١٩٤٥ صرحت الحكومة البريطانية الجديدة فى خطاب العرش بأنها ستبذل أقصى جهدها لتحقيق الحكم الذاتى الكامل للهند فى أقرب وقت . وفى شهر مايو الماضى أوفدت الحكومة البريطانية بالفعل إلى الهند لجنة وزارية جديدة برئاسة لورد لورنس وزير الهند ، ومن أعضائها السير ستافورد كريس وزير التجارة ، وتقدمت هذه اللجنة إلى الهند بمشروع جديد ، خلاصته أن تؤلف فى الحال حكومة قومية مؤقتة للهند يتولى الهنود جميع الوزارات فيها ، وأن تقوم بوضع الدستور الهندى الجديد جمعية تأسيسية تمثل فيها الطوائف الثلاث الكبرى : الهندوس والمسلمون والسيخ ، كل بحسب نسبتها العددية فى سائر الأقاليم على أن يمثل كل نائب مليوناً من الأنفس . أما قواعد الدستور الأساسية فتتلخص فى وجوب إنشاء اتحاد هندى يضم الهند البريطانية والولايات المستقلة مع اختصاص مشترك فى شؤون الدفاع والمواصلات الخارجية ، وإنشاء مجلس تشريعى مشترك يضم ممثلى الهند البريطانية والولايات المستقلة ، وأن تحتفظ الولايات بالإشراف على الشؤون المحلية الأخرى الخارجة عن اختصاص الاتحاد ، وأن تؤلف حكوماتها الخاصة . ولكل ولاية أن تطلب تعديل الدستور الجديد بعد مرور عشرة أعوام وذلك بأكثرية الأصوات . ويستبعد الدستور الجديد مشروع «الباكستان»

أو مشروع الدولة الإسلامية المنفصلة التي تنادي به أغلبية كبيرة من المسلمين.

ولا بد لنا هنا أن نشير بكلمة موجزة إلى مشروع « الباكستان » هذا الذي كثر الحديث عنه في الأعوام الأخيرة. فكلمة « باكستان » تتألف من الحروف الأولى لأسماء الولايات الهندية الإسلامية، وهي بنجاب وأفغان وكشمير والسند وترمز « تان » إلى بلوخرستان، وتقع هذه المقاطعات كلها في شمال الهند الغربي، وتضم كتلة إسلامية تبلغ زهاء ستين مليوناً. وللمسلمين أغلبية نسبية أيضاً في مقاطعتي أسام وبنغالة في شرقي الهند. وترى الأكرية المسلمة التي يمثلها حزب الرابطة الإسلامية أن تألف من هذه الولايات المسلمة دولة إسلامية منفصلة هي التي يرمز إليها بمشروع « الباكستان »، وأن تحقيق هذا المشروع هو خير ضمان لحقوق المسلمين الطائفية، وخير كفيل بحمايتهم من طغيان الأكرية الهندوسية الساحقة. ويؤيد المسلمون تمسكهم بالضمانات الطائفية بأسباب أدبية ومادية. أما البواعث الأدبية فترجع إلى أن لهم تاريخاً مجيداً وحضارة إسلامية عريقة ترجع إلى أيام سلطانهم وسيادتهم على الهند كلها. وأما البواعث المادية فترجع إلى تجاربهم المرة مع الأكرية الهندوسية كلما أتيح لها أن تعمل بحاسم الأغلبية؛ فهي تعمل دائماً على غمط حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد ظهر هذا الطغيان الطائفي بأجلى صورة منذ قيام حكومة حزب المؤتمر في المناطق التي توجد فيها أكرية هندوسية، تطبيقاً لقانون الهند الجديد. ولا يريد المسلمون أن يتخلصوا من السيطرة الإنجليزية ليقعوا تحت سيطرة الهندوس الطائفية. فهذه البواعث كلها تجملهم على التمسك بمبدأ التمثيل الطائفي والضمانات الطائفية.

ولذلك لم يبد المسلمون حماسة في تأييد المشروع الدستوري الجديد؛ لأنه يأخذ بنظرية التمثيل العددي ولا يأخذ بمبدأ التمثيل الطائفي، ولا يقدم أية ضمانات حقيقية للأقمية الإسلامية الكبرى التي تبلغ زهاء تسعين مليوناً. ولم تسفر المفاوضات التي دارت بين اللجنة الوزارية البريطانية وبين حزب المؤتمر الذي يمثل الأكرية الهندوسية، وحزب الرابطة الإسلامية الذي يمثل الأكرية المسلمة عن الاتفاق على وسائل تنفيذ المشروع الجديد من إقامة الحكومة الهندية المسئولة والجمعية التأسيسية التي تتولى وضع الدستور

الهندي . ولا يبدو أن هناك أملاً في الاتفاق المنشود مادام الخلاف قائماً بين المسلمين والهندوس على مبدأ التمثيل الأساسي .
والظاهر أن حكومة العمال البريطانية إذا ما يئست من الاتفاق مع الهنود أنفسهم قد تعتمد إلى مثل ما عمدت إليه في سنة ١٩٣٠ على أثر إخفاق مؤتمر المائدة المستديرة ، فتأخذ الأمر بيدها ، وتحاول أن تقوم بتنفيذ السياسة الدستورية الجديدة من جانبها معتمدة على بعض العناصر الهندية الأكثر اعتدالاً . تلك هي أطوار المسألة الهندية منذ بدايتها ، وهذا هو المدى الذي استطاعت السياسة البريطانية أن تذهب إليه في محاولة حلها ، وذلك خلال ثلاثين عاماً أو تزيد تكررت فيها وعودها وعهودها الماثورة .

محمد عبد الله عنانه